المنظومة القانونية والبرامجية للمنظومة التربوية الجزائريةمن سنة 1962 إلى 2013

هندة قديد

– المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954

ملخص.

تعتبر خمسون سنة من الاستقلال فترة قصيرة جدا في حياة أمة، وهي فترة زمنية أقصر من حيث متطلباتبناء منظومة تربوية وطنية. فلقد خرجت البلاد غداة الاستقلالمنهكة جراءاستعماراستيطاني عمل خلال قرن ونيف تدمير مجتمع برمته بثقافته وشخصيته وقيمه الاجتماعية والحضارية. وقد نالت المنظومة التعليمية الجزائرية كذلك نصيبها من الدمار الذي لحق البلاد، وعليه؛ ورثت الجزائر في المجال التربوي وضعا مزريا للغاية.

كانت البداية فجر الاستقلال تكاد تكون غير ممكنة نظرا لما فقدته من معالم وأسس، وهياكل وموارد بشرية. وكانت المسيرة الأولى بمثابة تجريب وبحث عن الملامح لبناء قاعدة تربوية تستجيب لحاجة المجتمع إلى الإصلاح. وخاضت الجزائر معركة التربية بكثير من الإرادة والرغبة في تجاوز مخلفات الاستعمار وما تركه من حرمان وقهر وضعف. لذلك مرّت مراحل بناء منظومة تربوية وطنية بكثير من الصواعد والنوازل بحثا عن النماذج المناسبة لمجتمع يعيش وضعا خاصا موصوما بإرث يتطلب جهدا مضنيا وعبقرية تتجاوب والحاجة إلى الترميم ومن ثم البناء.

هذا المقال يعرض مراحل تطور المنظومة التربية في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم.

الكلمات المفتاحية: المنظومة التربوية، الإصلاح، البرامج، المنظومة القانونية.

The legal and programmatic system of Algerian educational institution from 1962 to2013

Hinda KADID

National Center for Studies and Researchin the national movement and the 1954 revolution

Abstract:

Fifty years of independence represent a very short period in the life of a nation, a shorter period in terms of the conditions required for the reconstruction of a national education system.

The country emerged as a result of its independence, exhausted by French colonization characterized by a relentlessness and destruction of an entire society with its culture, its personality and its social and cultural values, and which lasted more than a century. The Algerian educational system has also received its share of this destruction of the country and has inherited a very deplorable situation in the field of education.

Therefore, departure was very difficult with regard to a social situation characterized by poverty, ignorance, lack of infrastructure and cadres able to take over to face the educational challenge. Only the will, the will to do it and the intention to build a solid foundation for an emerging society, were the basic tools to resume the long course of recovery and construction.

This approach covers the path of this long, fragile and hard path taken by independent Algeria to build an education system that reflects the national identity and meets international standards.

Key words: education system, reforms, programs, low system

Le système juridique et programmatique dusystème éducatif algérien de l'année 1962 à 2013

Par/ Hinda KADID
Centre National des études et de la recherche dans le mouvement national et la révolution de 1954

Résumé.

Cinquante années d'indépendance représentent une très courte période dans la vie d'une nation, une période plus courte en termes de conditions requises pour la reconstruction d'un système éducatif national. Le pays a émergé à la suite de son indépendance, épuisé par la colonisation française caractérisée par un acharnement et une destruction de toute une société avec sa culture, sa personnalité et ses valeurs sociales et culturelles, et qui a duré plus d'un siècle. Le système éducatif algérien a également reçu sa part de cette destruction du pays et a donc hérité d'une situation très déplorable dans le domaine de l'éducation.

Ainsi ; le départ était très difficile par rapport à une situation sociale marquée par la pauvreté, l'ignorance, le manque d'infrastructures et de cadres aptes à prendre la relève pour affronter les défis éducatifs. Seule la volonté, le vouloir faire et l'intention de construire une base solide propre à une société en émergence, qui étaient les outils de base pour reprendre le long parcours de redressement et de construction.

Cette approche décrit le parcours de ce chemin long, fragile et dur qu'a pris l'Algérie indépendante afin de construire un système éducatif qui reflète l'identité nationale et répond aux normes internationales.

Mots clés : **system éducatif- reformes- Programmes- system judiciaire**

مقدمة:

وجدت الجزائر نفسها غداة استرجاع السيادة الوطنية، في مواجهة التخلف الاجتماعي وتحدياته، من أمية وجهل وفقر وأمراض وغيرها من الآفات الأخرى أمام منظومة تربوية أجنبية بعيدة كل البعد عن واقعها من حيث الغايات والمبادئ والمضامين، وكان لزاما على الدولة الجزائرية الفتية بلورة طموحات الشعب الجزائري في التنمية، وإبراز مكونات هويته، وبعده الثقافي الوطني، وتجسيد حقه في التربية والتعليم، وهكذا وضعت المنظومة التربوية في اعتبارها منذ الاستقلال: البعد الوطني – البعد الديمقراطي – البعد العصري، وهي الاختيارات الأساسية التي سترسم على أساسها الصورة النموذجية للشخصية الجزائرية المتحررة.

إن النظام التعليمي جزء من البناء الاجتماعي الكلي، يتفاعل معه متأثرا به ومؤثرا فيه، ويدور حول الأهداف المشتركة للمجتمع، ويقوم بوظيفة سعيها لا يحيد عنها، بل صوبها تتبلور أنشطته، وتسخّر إمكاناته وموارده، وهو ان لم يوفق في ضبط قدراته على الفعل والإنجاز ، بما يضمن استمرار المجتمع ، الذي ينتمي إليه تطوره تلاشت فعاليته، وانتهى به الحال إلى إعادة النظر وإلى صياغات أخرى تلبي حاجة المجتمع ، هكذا يظهر أن النظم التربوية نظم اجتماعية تولي عناية فائقة في عالم اليوم التي لم تعد فيه التربية مجرد خدمة استهلاكية، بل استثمار في رأس المال البشري وأنها إحدى أكبر الرهانات التي يجب أن نضبط حركتها، على رفع التغيرات العالمية الجديدة وإفرازات الواقع الاجتماعي الداخلي. وهذا ما يؤكد على أن النظام التربوي نظام اجتماعي.

1.تطور النظام التربوي الكلي العددي والهيكلي:

على الرغم من تنصيب لجنة إصلاح التعليم، ووضع خطة تعليمية في 15 سبتمبر 1962، وتم نشر تقريرها في نهاية سنة 1964، فإن ما حدث من تغيرات على المستوى البيئي لم يكن ذا أهمية، وشهدت السنوات الأولى من الاستقلال جملة من الإجراءات. وفي نهاية الستينيات شهدت تنصيب لجنة وطنية ثانية لإصلاح المنظومة التربوية، وقد عرفت الفترة الممتدة من 1970 إلى 1980 إعداد مشاريع كمشروع 1973، المتزامن ونهاية الرباعي الأول وبداية المخطط الرباعي الثاني ومشروع وثيقة إصلاح التعليم سنة 1974 التي عدلت وظهرت في شكل أمريه بتاريخ 16 أفريل 1976، وهي الأمرية المتعلقة بتنظيم التربية والتعليم والتكوين، والتي نصت على إنشاء المدرسة الأساسية، وتنظيم التعليم التحضيري، وتوحيد التعليم وإجباريته وإعادة هيكلة التعليم الثانوي وظهور فكرة التعليم الثانوي المتخصص.

وظهرت ضوابط جديدة للانتقال والتوجيه، وإعادة النظر في شعب التعليم الثانوي والتقني، وتحديث برنامج المعاهد التكنولوجية، وإدراك اللغة الانجليزية، وفي بداية الطور الثاني من التعليم الأساسي، على سبيل الاختيار وكذا تخفيف البرامج التعليمية.

2. تطور النظام التربوي الجزائري الكلي العددي والهيكلي:

إن خمسين سنة من التاريخ، تعتبر فترة قصيرة جدا في حياة أمة، وهي فترة زمنية أقصر من أن تمكن من إقامة منظومة تربوية وطنية. لقد خرجت البلاد غداة الاستقلال منهكة القوى من حرب إستدمارية ضروس، فعلاوة على اقتصاد متخلف منحى كلي نحو الخارج، ومجتمع مفكك الأواصر، منخور الثقافة، ورثت الجزائر في المجال التربوي وضعا مزريا للغاية، إن لم نقل كارثيا.

فقضية التربية ظلت الشغل الشاغل للمجتمع الجزائري عبر تاريخه، وهذا نابع من تعلقه الشديد بتراثه الثقافي والحضاري، الهادف في نفس الوقت إلى تمكين المواطن الاندماج الواعي والفعال في عصره، والمساهمة الإيجابية في صياغة وإثراء الحضارة الإنسانية.

وظلت هذه الاهتمامات تحتل الصدارة في مطالب الحركة الوطنية، طيلة الليل الاستعماري، وخير دليل على ذلك هي مواثيق الثورة، منذ الفاتح من نوفمبر1954 (جبهة التحرير الوطني: بيان أول نوفمبر، 1954)، التي تقر بأن التربية هي حجر الزاوية في كل بناء.

-إن الاستعمار الفرنسي وبشهادة أهله، وجد التعليم في الجزائر منتشرا وراقيا، ومنظومة تربوية قائمة بشبكة واسعة من المدارس والزوايا والكتاتيب (**Yvonne, Turin (1971), P 129**) عكس ما كان يروّج له، من أنه لم يترك أثرا للثقافة في الجزائر. إن التدمير الشامل للمنشآت التعليمية، ومحاولة طمس مقومات الشخصية الوطنية ومسخ تاريخه وتراثه، قابلها الشعب الجزائري بمزيد التعلق بهذه المقومات، وعليها بقيت الكتاتيب قائمة وعدد كبير من المدارس، كما تصدت المؤسسات الثقافية والدينية، من زوايا ومعاهد وغيرها لكل أشكال القضاء على التراث الوطني (**أبو القاسم، سعد الله (1998)، ص 172– 173**).

ثم جاء الاستقلال، الذي حرر طموح الجزائريين في حياة كريمة، وقد كان الحق في التعليم أول مظهر من مظاهر الحرية المكتسبة.

عرف التمدرس منذ السنوات الأولى من الاستقلال تطورا مذهلا وهائلا، يعكس حال المنظومة التربوية اليوم، وللعبرة انتقل عدد التلاميذ من 808000 تلميذ في 1962 إلى8000000تلميذ سنة 2012 في كل أطوار التعليم، كما ارتفع عدد المعلمين والأساتذة 23600 في 1962 إلى 319800 اليوم (النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية: 1992).

أما المؤسسات التربوية كان عددها 223 مدرسة ابتدائية و34 ثانوية و49 متقنة في 1962 فعددها اليوم 15780 مدرسة ابتدائية و3020 إكمالية و1120 ثانوية و288 متقنة، وقد زادت هذه الأعداد لأن هذه الإحصائيات تقف عند سنة 1998.

إنه يمكننا القول أن البلاد ما فتئت تعمل خلال عشريات، لإقامة مدرسة جزائرية، بإطاراتها ومناهجها، وكتبها المدرسية وسنداتها التعليمية.

3.التطور الهيكلي والبرامج:

مرّ تطور الهياكل التربوية والبرامج التعليمية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا بخمسةمراحل أساسية حدّدتها الأحداث الكبرى الجوهرية، التي لازمت النظام التربوي في الجزائر.

-المرحلة الأولى: من سنة 1962 إلى 1970:

بقي النظام التربوي في هذه المرحل شديد الصلة من حيث التنظيم والتسيير بذلك الذي كان سائدا قبل الاستقلال الوطني، ومع ذلك فقد شهد تحويرات نوعية تطبيقا لاختيارات التعريب والديمقراطية والتوجه العلمي والتقني وذلك وفقا للنصوص الأساسية في بيان أول نوفمبر 1954، والمواثيق التي جاءت بعده.

وكان التعليم في هذه المرحلة من الهيكلة، منقسما إلى ثلاثة مستويات، كل مستوى يستقل عن الآخر وهي:

أ-التعليم الابتدائي:

ويشمل ست (6) سنوات من التعليم، التي تتوج بامتحان السنة السادسة، الذي يتيح الانتقال إلى المتوسطة ويوجه التلاميذ غير المقبولين إلى السنة السابقة، من أجل اجتياز شهادة الدراسة الإبتدائية (CEP)، التي تنهي مرحلة التمدرس الإجباري حينذاك (14 سنة)، وكان الحجم الساعي 30 ساعة أسبوعيا، تخصص ست (6) ساعات للنشاط الثقافي والرياضي (**وزارة التربية الوطنية :(1994**)).

ب-التعليم المتوسط:

ويتمثل في ثلاثة أنماط:

النمط الأول:

التعليم العام: يدوم أربع سنوات، يؤدى إما في متوسطات التعليم العام أو في الثانويات(أي الطور الأول من التعليم الثانوي آنذاك)، وتنتهي الدروس باجتياز شهادة أهلية الدراسة من الطور الأول وقد عوضت بشهادة التعليم العام.

-التعليم التقني:

يدوم ثلاث سنوات ويؤدى في متوسطات التعليم الفلاحي، وتنتهي بشهادة الكفاءة الفلاحية.

-التعليم الثانوي العام:

يدوم ثلاث سنوات ويحضر لمختلف شعب البكالوريا، التي تتيح الدخول إلى الجامعة، فثانويات التعليم العام تحضر التلاميذ لاجتياز البكالوريا شعب: رياضيات، علوم تجريبية وفلسفة؛ أما ثانويات التعليم التقني، فتحضر التلاميذ لاجتياز بكالوريا شعب: تقني، رياضيات وتقني اقتصادي (**وزارة التربية الوطنية: 1992**)).

-التعليم الصناعي التجاري:

وهو يحضر التلاميذ لاجتياز شهادة الأهلية في الدراسات الصناعية، والأهلية في الدراسات التجارية، تدوم خمس 5 سنوات، وقد تم تعويض هذا النظام قبل نهاية المرحلة الأولى، بتنصيب الشعب التقنية – الصناعية والتقنية المحاسبية، التي تتوجها شهادة بكالوريا تقني.

- التعليم التقني:

يحضر لاجتياز شهادة التحكم خلال ثلاث (3) سنوات من التخصص، بعد التحصيل على شهادة الكفاءة المهنية (**النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية :(1992**)).

-البرامج:

ركز نشاط البرامج في هذه المرحلة، على تعميم استعمال اللغة العربية وعلى تعريب المواد، إضافة إلى محاولة المراجعة التي مست المواقيت في كل طور، وقد تم فيما بعد تعريب المواد، ذات البعد الثقافي والأيديولوجي (التاريخ – التربية المدنية والأخلاقية والدينية والفلسفة – الجغرافيا).

وبظهور الأفواج المعربة، إلى جانب الأفواج المزدوجة، فقد تميزت هذه المرحلة أساسا، باستيراد مؤلفات مدرسية من مختلف البلدان، لمواجهة الغياب الكلي للوسائل التعليمية الوطنية، وقد صدرت في هذه المرحلة عدة وثائق حورت بالبرنامج والمواقيت، واحتوت على تعليمات قصد تحسين وضعية المناهج والمواقيت والوسائل التعليمية.

لا بد أن يكون مفهوما بأن هذه المرحلة تغلبت فيها الانشغالات المتعلقة بتعميم التمدرس، على الانشغالات ذات الصلة بالشؤون التربوي، بحيث قلما وقع تطبيق التقنيات الخاصة بالبرامج والمخططات الدراسية، و منه فإن إنجاز واختيار وتقويم البرامج، والأدوات التعليمية، لم يقع تطويرها بالقدر الكافي في هذه المرحلة(**موقع منهل الثقافة التربوية** :(**2010**)).

-المرحلة الثانية: من 1970 إلى 1980

تميزت هذه المرحلة بإنجاز الأعمال التحضيرية لإصلاح المنظومة التربوية، في إطار مخططات التنمية، وقد تم تسطير هذا الإصلاح بصفته جامعا لثلاثة برامج قطاعية متكاملة، تلك البرامج الهادفة إلى دقة إحداث تغيير في كل الميادين، أي في المجال الهيكلي؛ في مجال مضاميني، في مجال الطرق وفي هيكلة المنظومة ككل.

وبالتوازي مع العمليات التحضيرية –للإصلاح– الذي كان يهدف إلى: تحديد المضامين والطرق التعليمية، التعميم المدرسي للتعلم التقني المتعدد التقنيات – تحديث طرق التوجيه – جعل وسائل التعليم والمضامين التعليمية منسجمة مع انشغالات المحيط ؛ فقد شهد القطاع طيلة هذه المرحلة عددا من القرارات التي مست هيكلة المنظومة في كل أطوار التعليم ، وكذا الجوانب التربوية(**وزارة التربية الوطنية** : (**1994**)) ، كما مست القطاعات المرتبطة بالشهادات وبالتكوين، وقد تمثلت قرارات هذه المرحلة في ما يلي :

1-تنظيمالتعليم:

في مرحلة التعليم الابتدائي: لم تدخل عليه تغييرات بالنسبة لما عرف في المرحلة السابقة، باستثناء تغيير تسمية امتحان السنة السادسة، الذي أصبح يطلق عليه " امتحان الدخول إلى السنة الأولى متوسط ".

في مرحلة التعليم المتوسط: وقد تم جمع في متوسطات التعليم المتوسط (التي تم إنشاؤها) والتي شملت كل أنواع التعليم التي كانت تؤدى في الطور الأول من التعليم الثانوي، وفي إكماليات التعليم التقني، وإكماليات التعليم الفلاحي، تلك المؤسسات التي تسرّعفي إلغائها، إبتداء من سنة 1970، وتنتهي الدراسة فيها باجتياز شهادة الأهلية للتعليم المتوسط شهدت هذه المرحلة استقلالية التعليم المتوسط وحذف التعليم التقني قصير المدى، وقد خصصت بعض مؤسسات التعليم المتوسطلإختيار البرامج الجديدة خلال فترة محددة تدوم ثلاث (3) سنوات، والتي تمثل الطور الثالث من التعليم الأساسي، كما أنشئ فرعا جديدا في امتحان شهادة التعليم الأساسي، سمي شهادة التعليم الأساسي، الذي يتوج الدراسة في المؤسسات التجريبية (**وزارة التربة الوطنية** : (**1992**)).

في مرحلة التعليم الثانوي: يدوم ثلاث سنوات، وينتهي باجتياز مختلف شعب البكالوريا، التي تؤدي إلى الجامعة.

2-البرامج:

نشرت وزارة التعليم الابتدائي والثانوي وثيقة، تجمع كل عناصر برامج التعليم الابتدائي، وذلك سنة 1974، وقد أكدت الوثيقة على الطابع المؤقت للأحكام التي تضمها.

بالنسبة للطور الثاني، تم الإبقاء على البرامج الفرنسية، التي تؤثر على الخيارات السياسية، في حين بقيت الكتب المدرسية تستورد أو تطبع محليا، بعد الحصول على حقوق التأليف(**وزارة التربية الوطنية (1992)**). وفي هذه الفترة تكاثرت مؤسسات تكوين الأساتذة (إحداث المعاهد التكنولوجية للتربية)، بدلا من المدارس العليا تلبية للطلب المتزايد للمدرسين، وفي الأخير أدت الأعمال المتصلة بالإصلاح إلى" خزان " من النصوص التشريعية والتنظيمية (**أمريه 16 أفريل 1976، وخاصة الأمر 76/35 المؤرخ في 1976/04/16 والمراسيم التنفيذية له النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية: 1982**).وقد حددت هذه النصوص بشكل جلي، الإطار العام للإصلاح التربوي، وضبطت مجالات التدخل في الميادين التالية:

البحث التربوي، إعداد الوسائل والبرامج التعليمية، تكوين المستخدمين، التنظيم والمراقبة والتفتيش التربوي التوجيه المدرسي، الخدمات الاجتماعية، والإدارة المدرسية.

-المرحلة الثالثة من 1980 إلى1990:

1- تنظيم التعليم:

أ-التعليم الأساسي: ما يطبع أساسا هذه الفترة هو: إقامة المدرسة الأساسية ابتداء من الدخول المدرسي 1980 / 1981. وقد تم تعميمها بشكل تدريجي سنة بعد سنة حتى يتسنى لمختلف اللجان تحضير البرامج والوسائل التعليمية لكل طور؛ وإذا تم تصورها على أنها مدرسة قاعدية، فإن فترة التمدرس الإلزامي تدوم تسع سنوات، وتشمل هيكلتها ثلاثة أطوار مدة الطورين الأولين ست سنوات (الابتدائي سابقا)، ومدة الطور الثالث ثلاث سنوات، وقد كانت مدته سابقا أربع سنوات(التعليم المتوسط سابقا) (**وزارة التربية الوطنية (1986)**).

إن المدرسة الأساسية سابقا تمّ تصميمها لتكون وحدة تنظيمية شاملة، لذا ولحدّ الساعة تجري محاولات على الصعيد التنظيمي، ترمي إلى تحقيق هذه الوحدة في إطار المدرسة الأساسية المندمجة (المأمن)، ولكن هذا المشروع لم يستكمل لعدة أسباب.

ب-التعليم الثانوي:

لم يشهد التعليم الثانوي في هذه المرحلة تحولات عميقة، رغم أن التكفل به تمّ إسناده إلى جهاز مستقل (كتابة الدولة للتعليم الثانوي والتقني) ؛ وقد اقتصرت هذه التحولات على :

- **بالنسبة للتعليم الثانوي العام**:

إدراج التربية التكنولوجية سنة 1985/1984، وتلقينها من طرف أساتذة العلوم الطبيعية والفيزياء، إلا أنه تم التخلي عنها سنة 1990/1989(**وزارة التربية الوطنية (1992)**).

إدراج التعليم الاختياري (لغات، إعلام آلي، تربية بدنية ورياضة، فن ...)،تم التخلي عنه إثر إعادة هيكلة التعليم الثانوي في الفترة الموالية.

تم فتح شعبة " العلوم الإسلامية ".

- بالنسبة للتعليم التقني:

تطابق التكوين الممنوح في المتاقن، مع التكوين الممنوح في الثانويات التقنية، والذي ظل ساري المفعول من سنة 1980 من سنة 1980 /1984.

- فتح شعب جديدة.
- تعميم تدريس مادة التاريخ لتشمل كل الشعب.

- وفي نهاية هذه المرحلة تم إدماج القسمين الوزاريين المكلفين بالتربية، في وزارة واحدة تدعى: وزارة التربية الوطنية وهي التسمية الحالية.

2-البرامج:

من الجدير بالذكر أن كل البرامج والكتب المدرسية، من السنة الأولى من التعليم الأساسي إلى السنة التسعة أساسي، تمّ إعدادها من طرف جزائريين، وذلك من مرحلة التصميم إلى مدرسة التوزيع على مؤسسات التعليم، وقد كانت البرامج على شكل كتيبات في كل المواد التعليمية، وذلك في شهر ماي 1981، كما تم تعريب المضامين، والسهر على ضمان أداء وتأهيل أفضل مما يتماشى وآفاق التنمية المتسارعة.

-المرحلة الرابعة من 1990 إلى 2000:

عرفت هذه المرحلة عدة محاولات للتحسين، مسّت مختلف أطوار التعليم بأشكال متفاوتة ، ولقد توصّل التفكير إلى ضرورة إدخال تعديلات على البرامج ؛ التي تبين أنها طموحة ومكثفة وغير منسجمة مع بعض الجوانب ؛ نتيجة التحولات السياسية والاجتماعية التي عرفتها البلاد طيلة السنة الدراسية 1993 / 1994(**وزارة التربية الوطنية** : (**1994**))، وقد عرف أدت إلى إعادة كتابة برامج التعليم الأساسي.

إن أهم إجراء في هذه المرحلة، أنه تم إدراج الإنجليزية في الطور الثاني من التعليم الأساسي كلغة اجنبية اولى، ومحاولة تجسيد المدرسة الأساسية المندمجة في المجال البيداغوجي والتنظيمي والإداري والمالي، تنفيذا للمبادئ المنظمة للمدرسة الأساسية (راجع الأمرية والمراسيم التنفيذية لها) (**وزارة التربية الوطنية** (**1994**)).وهكذا أصبحت هيكلة التعليم الأساسي تنقسم إلى طورين متكاملين: الطورين الأوليين (ابتدائي) من السنة السادسة أساسي، والطور الثالث : من السنة السابعة إلى التاسعة أساسي.

ويبقى الطموح في تحقيق مدرسة أساسية مندمجة قائما، وهو أحد الانشغالات التي تعني بها المصالح المعنية، تتوج مرحلة التعليم الأساسي (ش.ت.أ).

- بالنسبة **للتعليم الثانوي:** بعد اتخاذ الإجراءات لإعداد التنظيم التي أدرجت في الثمانينيات، والتي تم التخلي عنها بسرعة فإن الجذوع المشتركة التي تمّالاحتفاظ بها من 1993 إلى 1994، والتي يتكون منها التعليم الثانوي هي:
- الجدع المشترك علوم إنسانية – الجدع المشترك علوم – الجدع المشترك تكنولوجيا ثم في نهاية سنة 1993 تمت هيكلة التعليم الثانوي كالآتي:
- جذع مشترك آداب – جذع مشترك علوم – جذع مشترك تكنولوجيا (**وزارة التربية الوطنية**: (**1994**)).

وابتداءا من السنة الثانية ثانوي أصبح يحتوي على:

1) -الشعب الآتية:-الآداب والعلوم الإنسانية-الآداب والعلوم الإسلامية-الآداب واللغات الأجنبية.

2) -الشعب**العلمية:**-العلوم الطبيعي والحياة-العلوم الدقيقة.

3) -شعب التكنولوجيا والتسيير والاقتصاد:-الهندسة الميكانيكية-الهندسة الكهربائية-الهندسة المدنية-التسيير والاقتصاد.

أما **التعليم التقني** فيشتمل:

الكهرو تقني ـ الإلكتروني ـ الصناعة الميكانيكية ـ البناء والأشغال العمومية ـ تقنيات المحاسبة (**النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية** (**1992**)).

كما تم تعديل طريقة الانتقال والتوجيه إلى التعليم الثانوي، مع الأخذ بعين الإعتبار نتائج شهادة التعليم الأساسي، في حساب معدل الانتقال بمعامل.

البـرامـج:

يرجع تاريخ البرامج المطبّقة حاليا في الأطوار الثلاثة من التعليم الأساسي، إلى الثمانينيات عند الشروع في التنصيب التدريجي للمدرسة الأساسية، وقد تمّ إعداد هذه البرامج خلال فترة قصيرة، ولم تعرف أية مراجع عميقة باستثناء بعض التعديلات الجزئية، التي مسّت برامج المواد الإجتماعية.

المرحلة الخامسة من سنة 2000 إلى 2013:

هذه المرحلة برز فيها إصلاح نظام التربية الوطنية ، حيث تمّ تنصيب لجنة الإصلاح في 9 ماي 2000، وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003 / 2004 ، ومن أهم مظاهر الإصلاحات : إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية الابتدائي إلا أنه أعيد النظر في هذا الأمر موسم 2006 / 2007 ، حيث أصبحت تدرّس في السنة الثالثة ، وإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا، منذ السنة الأولى ابتدائي، والتكفل بالبعد الأمازيغي، كما تم إصلاح التعليم الثانوي ، ووضع هيكلة جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005 (**المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي** : (**1997**)).

لكن منذ فترة و ليست بالطويلة، شهدت الجزائر جدلا حادا ، حول إصلاح المنظومة التربوية، وهذا في العشرية السابقة، هذا الجدال يقف بين التيار الإسلامي من جهة، والتيار اليساري والعلماني من جهة أخرى وارتفعت حرارة الجدل مع تقديم اللجنة تقريرها النهائي ، حيث تسرّبت أنباء عن بداية تطبيق توصيات دونما المرور عبر المؤسسات الدستورية، ومناقشته في البرلمان من طرف نواب المجلس الشعبي الوطني، وقد اتهم أعضاء من لجنة إصلاح المنظومة التربوية، المدرسة الجزائرية، بأنه مصدر لتخريج الإرهابيين، الذين شكلوا الجماعات المسلحة، التي تمارس العنف والتقتيل، منذ عشر سنوات، لأن مناهجها ذات طابع عنيف وديني، وكتبت باللغة العربية، بينما الفرنسية فاعتبرت مصدرا للحداثة و التنوير، و فتح تقرير بن زاغوا الباب واسعا، أمام إعادة فرنسة المدرسة الجزائرية من جديد، بعد تعريب كل مراحلها، منذ استقلال الجزائر عام 1962.

ويبدو أن هذا الإصلاح قد رافقته ترسانة من القوانين والمناشير والأمريات، وصدرت عن وزارة التربية الوطنية بالتنسيق أحيانا مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ووزارة المجاهدين، وفي أحيان أخرى مع وزارة البريد والمواصلات وكذا وزارة الشؤون الدينية والأوقاف.

فمثلا وفي إطار تدريس مادة التاريخ الوطني وخاصة تاريخ الحركة الوطنية وثورة التحرير، وكذا مضاعفة الساعات في المدارس الإكمالي خاصة.

نحاول ذكر أهم الإصدارات القانونية ومنها:

-الأمرية رقم 76 – 35 المؤرخة في 16 أفريل 1976، وهو أول نص تشريعي، يوضح المعالم والأسس القانونية للنظام التعليمي الجزائري، وشكّل الإطار التشريعي لسياسة التربية (**النصوص التنظيمية المتعلقة بقطاع التربية** (**2000**)).

-أيضا نصّبت أول لجنة وطنية لإصلاح التعليم في 15 / 09 / 1962، لتنشر اللجنة تقريرها في نهاية 1964، الذي تضمن التوصيات على مضاعفة الساعات المخصصة للغة العربية، في كل المراحل التعليمية، وذلك بإعادة النظر في لغة التدريس ككل (**النصوص التنظيمية المتعلقة بقطاع التربية** (**2000**)).

- في الفترة الممتدة ما بين 1969 –1973، مرحلة المخطط الرباعي، الذي اهتم بالنوع على حساب الكمّ، والمخطط الرباعي الثاني من سنة 1974 إلى غاية 1977، فقد ربط نظام التعليم بالتخطيط، وإعطاء الأولوية للتغيرات النوعية، التي يجب أن تشمل المناهج وطرق التدريس (**وزارة التربية الوطنية** (**1994**)).

- بداية 1980 تمّ تنصيب لجنة الإصلاح الجديدة، والمتمثلة في التعليم الأساسي، بموجب الأمر 76 – 35 المؤرخ في 16 أفريل 1976، المتعلق بتنظيم التربية والتكوين.
- في بداية 1999، أوكلت مهمة تكوين المعلمين والأساتذة، في مختلف الأطوار، إلى المؤسسات الجامعية، وابتداء من الموسم 2004/2003، أسندت مهمة التكوين هذه، والتي مدتها ثلاث (3) سنوات بعد البكالوريا إلى معاهد التكوين المتخصصة.
- سنة 2000، باشرت فيها وزارة التربية الوطنية إصلاح المنظومة التربوية، حيث تم تنصيب لجنة الإصلاح في 9 ماي 2000، وتنصيب لجنة إصلاح التعليم الابتدائي موسم 2003 / 2004، ومن أهم مظاهر الإصلاحات، إدراج اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي.
- موسم 2006 / 2007، تمت إعادة النظر في قضية إدراج مادة اللغة الفرنسية في أقسام السنة الثانية ابتدائي، حيث أصبحت تدرّس في السنة الثالثة، وإدراج مادة التربية العلمية والتكنولوجيا منذ السنة الأولى ابتدائي، والتكفل بالبعد الأمازيغي، فبعد 2005 سمحت الدولة الجزائرية بالتدريس المنهج للأمازيغية (في مناطقها)، وقامت بفتح دفتر شروط للمدارس الخاصة.
- قامت لجنة الإصلاح أيضا بإصلاح التعليم الثانوي، ووضع هيكلة جديدة حسب القرار الوزاري رقم 16 المؤرخ في 14 ماي 2005.
- فيما يخص تدريس اللغة الفرنسية في السنة الثانية ابتدائي، تم إصدار قرار بتدريسها في السنة الثالثة، وكان هذا استجابة لمطالب بعض جمعيات أولياء التلاميذ، بمسح الفرنسية من المقررات السنوية، واستبدالها باللغة الإنجليزية والإسبانية عامة، من جهة أخرى أرادت الدولة تعليم المتمدرسين الجدد الفرنسية في عامهم الأول، بحجة تلقائيتهم الفطرية. وقد تمّ تطبيق هذا القرار في الموسم الدراسي 2005/ 2006، وقد جاء مخيبا للآمال المرجوة، وألغي في الموسم التالي، فلدى الجزائريين حساسية لمسائل تعليم أولادهم، وغالبا ما يتوجه الميسورون إلى المدارس الخاصة، التي لا تتعرض لضغط الإدارة بخصوص دفتر الشروط الإلزامي.
- جاء أيضا منهاج جديد طبق في التعليم، وهو نظام المقاربة بالكفاءات، بدأ العمل به إبتداء من السنة الدراسية 2003 / 2004، وأنهت كل المؤسسات مجمل التغييرات مع بداية السنة الدراسية 2008 / 2009، وهو نظام مستورد من كندا، له إيجابيات كثيرة، ولكن المآخذ عليه أيضا ليست هينة.
- آخر منشور صدر عن وزارة التربية الوطنية، فيتعلق بتنظيم التقويم التربوي للتعليم الإلزامي، وهو المنشور رقم 62 المؤرخ في 31 جانفي2013.

الخاتمة:

بعد هذا العرض الذي قمنا به حول المنظومة البرامجية والقانونية للمنظومة التربوية في الجزائر منذ الاستقلال إلى اليوم، تبين أن هذه الإصلاحات في الحقيقة، لم تخضع لنظر، ولم تكن مهيكلة على أساس المعطيات المتعلقة بواقع المجتمع الجزائري، ولا بالتحولات الإجتماعية المرتبطة بها، خاصة تلك التركة الاستعمارية وحساسيات التباين اللغوي، بالإضافة إلى الفجوات أو التغيرات التي

جاءت مع المراحل التعليمية التي قدمناها سابقا، وعليه أدت ترسانة القوانين تلك، إلى خلق أزمة في التعليم الجزائري، بادية الملامح، وتمثلها خاصة مشكلة الرسوب المدرسي ، وضعف المستوى اللغوي (اللغة الأم – اللغة الفرنسية..)، إنتشار العنف المدرسي المتبادل بين المعلم والمتمدرس، عدم الشراكة والتكامل بين المدرسة ومؤسسات التربية الأخرى...إلخ فأين حل هذه المعضلة ؟؟

المراجع:

1- أبو القاسم سعدالله (1998).**تاريخ الجزائر الثقافي 1830-1954**،لبنان: دار الغرب الإسلامي.

2- **جبهة التحرير الوطني**، بيان أول نوفمبر 1954.

3- **وزارة التربية الوطنية**، مديرية التعليم الأساسي (1994).**مناهج الطور الثالث**، الجزائر.

4- **وزارة التربية الوطنية**، مديرية التعليم الأساسي، مناهج الطور الثاني، الجزائر، 1986.

5- المجلس الأعلى للتربية (ديسمبر 1997).**المبادئ العامة للسياسة التربوية الجديدة وإصلاح التعليم الأساسي**وثيقة " مشروع تمهيدي " ، الجزائر.

6- **النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية**، الصادرة عن مديرية الدراسات القانونية والتقنين والمنازعات. (مارس 1982)، المديرية الفرعية للتوثيق.

7- **النصوص الأساسية الخاصة بقطاع التربية**، الصادرة من مديرية الدراسات القانونية والتقنين والمنازعات (فيفري 1992)، المديرية الفرعية للتوثيق.

8- **النصوص التنظيمية المتعلقة بقطاع التربية** الصادرة من مديرية الدراسات القانونية والتقنين والمنازعات (2000)، المديرية الفرعية للتوثيق، الجزائر.

9- **موقع منهل الثقافة التربوية**(2010/04/23)؛ **مفهوم المنهج الدراسي تنظيم المنهل الدراسي**www.manhal.net.

10- Yvonne, Turin (1971).**Affrontements culturelles dans l'Algériecoloniale, écoles-médecines-religion 1830-1880**,Alger : Enterprise nationale du livre.